الملخص

عفيفة نورأستوتي.11220105 ، العقد الشركة في تقنين الشريعة للاقتصاد الإسلامي. (عناصر لحنفي ومالكي)ألبحث ، قسم القانون التجاري الشريعة، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية في مالانج، المشرف :دوكتور الحاج عباس عرفان الما جستير .

كلمات البحث :العناصر و الشركة ومذهب لحنيفة و مذهب لمالك

تقنين القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن تعديل القانون رقم 9 لسنة 1989 عن المحاكم الشريعة يدعو إلى تغير كبير في حالة وجود المحاكم الشريعة في إندونيسيا. وبإضافة إلى السلطة التي أعطيت في مجال قانون الأسرة الإسلامية، أذن المحكمة أيضا تسوية للقضية في مجال الاقتصاد الإسلامي. موقف تقنين الشريعة للاقتصاد الإسلامي ينطبق على المحكمة العليي في قواعد (PERMA) رقم (2) لسنة 2008 بشأن تقنين الشريعة للاقتصاد الإسلامي . انطلاقا من مناقشة تقنين الشريعة للاقتصاد الإسلامي ، العقد الواحد التي طورت واستخدمت على نطاق واسع في مجتمع واحد منها هو الشركة، .الشركة تقام في شكل الحليب و الشركة العقود. وجدت الخلافات في الشركة العقود عند العلماء المالكي والحنفي.

مشيرا إلى الخلفية المذكورة ، وجدت بعض المشاكل التي تتطلب المناقشة المركزة. أولا، ما هي مقارنة العنصر في الشركة عقود عند الحنفي والمالكي ؟ ثانيا، كيف مقارنة العقود بين الحنفي والمالكي في تقنين الشريعة للاقتصاد الإسلامي ؟

لرد صياغة المشكلة، اخترنا طريقة دقيقة . هذه الدراسة هي المعياري أو الأدب ألتي تدرس المواد القانونية على حد سواء في التشريعات والكتب والمجلات. النهج المتبع هو نهج القانون والنهج المفاهيمي. دراسة الوثائق التي أجريت في تجميع البيانات. ويتم تحليل عن طريق متنوع من التفسيرات كما هو وارد في علم القانون.

وبناء على أساليب البحث المستخدمة ، وجدت نتيجتين في هذه الدراسة. أولا، اتفاق مشروع شركة عنصر المقارنة في المذهب الحنفي والمالكي أنه في حالة وجود اختلافات في متناغم، وشروط العقد وأنواع من شركة. في حين أن هناك أوجه التشابه في المعنى، جزئيا في وئام وجزئيا اتفاق شركة. ثانيا، مقارنة عناصر اتفاق المشروع المشترك بين الحنفي والمالكي مدرسة القانون في تجميع الاقتصاد الإسلامي، أكثر ميلا إلى حنفي لأحكام المذهب الحنفي ليست ترتيبات شركة ضيقة جدا لدرجة أن المسموح به هو السماح المذهب الحنفي القانون أيضا في تقنين الشريعة للاقتصاد الإسلامي.